

جواب حكومي عدد 1077 - المالية

نوع الوثيقة	جواب حكومي
تاريخ الوثيقة	2021-04-02
عدد السؤال	1077
الوزارة أو الجهة المعنية	المالية
الحكومة	حكومة هشام المشيشي
الرئاسة	رئاسة قيس سعيد
الفترة النيابية	مجلس نواب الشعب 2019-2021
حالة التحقق	جاهز للمراجعة الخاصة
عدد الصور المصدرية	1

هاشات الصور المصدرية

1. 63da50c719bd40355218af05647f7443974a8aca8ec66d26b60bb8e63e27d91f

5- ماي 2021

من وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية بالنيابة

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

05/1000/12/2021
وَأَرْدَأَتْ عَدَد
06 ماي 2021
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

الموضوع: حول سؤال النائب السيد ياسين العياري بخصوص عدم تسوية قطعة أرض كائنة بوحدة النصر بالمكناسي من ولاية سيدي بوزيد بسبب صبغتها الاشتراكية.

المرجع: إحالتكم عدد 1194 المضمنة بتاريخ 2 أبريل 2021.



وبعد، حيث يعرض النائب السيد ياسين العياري أنه بلغته شكاية من مواطن مفادها عدم تمكنه من تسجيل أرض كائنة بوحدة النصر المكناسي التابعة لولاية سيدي بوزيد رغم تمتعه بحق الملكية بمقتضى عقد بيع مسجل بالقباضة المالية بقفصة في 28 مارس 2019 وذلك بسبب وضعيتها الاشتراكية. وجوابا، أنشرف بإعلامكم أن العقار موضوع السؤال يتعلق بالقطعة عدد N10 من تقسيم وحدة النصر موضوع الرسم العقاري عدد 10778 سيدي بوزيد الراجع لملك الدولة الخاص وتبلغ مساحة قطعة الأرض المذكورة 6 هك 35 آر 00 ص وهي من التقاسيم الدولية الفلاحية القديمة مسندة لفائدة السيد [REDACTED] طبقا لمحضر اللجنة الجهوية المؤرخ في 1987/01/29 ومحضر اللجنة الوطنية المؤرخ في 1987/08/29 ولا تكتسي أي صبغة اشتراكية كما لم يبرم في شأنها عقد تفويت إلى حد التاريخ ولم يقدم بشأنها أي مطلب قصد تسويتها إلى كتابة اللجنة الجهوية.

هذا وقد قام صاحب الإسناد ببيع العقار السالف الإشارة إليه قبل تسوية وضعيته نهائيا له وذلك للمدعو [REDACTED]

وبناء على ما تقدم ونظرا إلى أن مثير الإشكال لا يتمتع بصفة الوارث فإن العقار لا تشمله عملية التسوية طبقا للفصل 8 من الأمر الحكومي عدد 1870 المؤرخ في 20 نوفمبر 2015 والذي نص على ما يلي: " يتعين على اللجنة الوطنية الاستشارية واللجان الجهوية الاستشارية المتعمدة التخلي عن النظر في ملفات الإسناد المعروضة عليها كلما ثبت لديها أن العقارات موضوعها تم التفويت فيها جزئيا أو كليا لفائدة الغير أو تم منحها على وجه المغارسة.

وتحال هذه الملفات على المصالح المختصة بالوزارة المكلفة بأملاك الدولة والشؤون العقارية للبت في شأنها وفق التشريع الجاري به العمل".

أفدناكم بذلك.

والسلام

وزير أملاك الدولة والشؤون
العقارية بالنيابة
أحمد عطاووم

